الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/8/Rev.1
١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
ARABIC
الاصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغداد

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة

القرار ١١٩(د-١٠)

الدين الخارجي: آثاره على بلدان غربي آسيا الدائنة والمدينة(*)

(*) أعد هذا التقرير على أساس وثيقة الاسكوا E/ESCWA/DPD/85/12 التي تحمل عنوان «الديون الخارجية وآثارها على البلدان المدينة والدائنة بمنطقة غربي آسيا».

86-0441

مقدمـــــــة

أخذ مجمل الديون الخارجية للبلدان النامية في التراكم بصورة مستمرة طوال السبعينات وخلال السنوات الماضية من الثمانينات بحيث وصل في الفترة الاخيرة الى مستوى ينذر بالخطر الشديد. فقد تصاعد حجم الديون الخارجية متوسطة الاجل وطويلة الاجل التي تتحملها جميع البلدان النامية، وفقا لبيانات هذه البلدان ووفقا لنظام الابلاغ التابع للبنك الدولي، من ٧٥ مليار دولار امريكي في عام ١٩٧٠ الى ٥٧٥ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٣. واذا ما أضيفت الى ذلك ديون البلدان غير المبلغة والديون قصيرة الاجل وقروض صندوق النقد الدولي فان مجمل مديونيات البلدان النامية تزيد كثيرا عن ذلك بحيث تقارب ٨١٠ مليار دولار في نهاية السنة نفسها (١٩٨٣).

وقد أدت الزيادة الضخمة في الديون الخارجية وما صحبها من ارتفاع حاد في اسعار الفائدة الى حدوث تصاعد فجائي كبير في التزامات خدمة الدين لدى البلدان المدينة. وقد واصلت أقساط خدمة الدين ارتفاعها في جميع البلدان النامية، التي تبلغ عن ديونها وفقا لنظام الابلاغ التابع للبنك الدولي، بحيث وصلت الى ٩٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣ (مقارنة بما يقل عن ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٧٣).

وقد تسبب التراكم الهائل في الديون الخارجية والتزامات خدمة الدين المتزايدة بصورة حادة في وضع كثير من البلدان النامية المدينة في موقف صعب للغاية خلال السنوات الاخيرة.

وتفاقمت سلسلة العلاقات السببية، التي عجلت بحدوث أزمة الدين، وفق مجموعة معقدة من الاسباب والنتائج. وكان لبعض الاسباب أثرها قبل اندلاع الازمة بوقت طويل. كما كان من بين هذه الاسباب السابقة على الأزمة عوامل تتصل بطبيعة نظام النقد الدولي وميله الطبيعي الى التضخم، وهو الميل الذى تزايد بصورة كبيرة بعد الغاء الدولار القابل للتحويل الى ذهب في ١٩٧١ وازدياد السيولة الدولية التي تمثلت آنذاك في تراكم الدولارات الاوروبية في السوق الاوروبية غير المنظمة الى حد بعيد. وكانت هذه العوامل من الاسباب الرئيسية التي أدت الى حدوث موجات كبيرة من الضغط التضخمي في بداية السبعينات، وبالتالي مهدت السبل لتداعي اسباب وعوامل اخرى من بينها ما يلي:

١- «الكساد التضخمي» في البلدان الصناعية ذات اقتصاد السوق، الذى أدى الى تخفيض المعونات المقدمة الى البلدان النامية وكذلك الواردات الآتية منها. وفي الوقت نفسه، استمرت اسعار صادرات البلدان الصناعية في الارتفاع بسبب الضغوط التضخمية مما أدى الى تدهور معدلات التبادل التجارى بالنسبة لمعظم البلدان الناميـــة.

٢- الارتفاع الحاد في أسعار واردات النفط نتيجة للقرارات التي اتخذتها منظمة البلدان المصدرة للبترول، أول الأمر في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤، ثم بعد ذلك في ١٩٧٩.

٣- الدور النشط الذى قامت به البنوك التجارية في اقراض مبالغ هائلة من الـــدولارات الاوروبية والدولارات البترولية للبلدان النامية، خاصة تلك التي تشهد معدلات عالية من النمـــو الاقتصادى.

٤- التغيرات في سلوك البنوك التجارية الاقراضي الذى كان يتبدل بين الافراط في الاقـــراض والامساك عنـه.

٥- التغيرات الحادة في شروط الاقراض بالاتجاه نحو رفع اسعار الفائدة (المعومة) وتقصير آجـال الســداد.

ومن البلدان المعنية بالازمة الراهنة الخاصة بالمديونية دول منطقة اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا). وبعض هذه البلدان من بلدان الفوائض المالية ومن ثم فهي معنيـــة بالازمة بصفتها بلدانا دائنة على حين ان البلدان الاخرى معنية بصفتها بلدانا مدينـــة.

ويعرض هذا التقرير لموقف البلدان الاعضاء في الاسكوا فيما يتصل بأزمة الدين الدوليـــة الراهنة. والهدف الرئيسي هو تحديد وتقييم آثار مشكلات الديون الخارجية على الموقف الخارجي لكـــل من البلدان المدينة والدائنة بمنطقة الاسكوا ثم في النهاية استعراض التدابير السياسية الرامية الـــى توفير حل عادل للمشكلة على الصعيدين الاقليمي والعالمـي.

وتجدر الاشارة الى ان هذا التقرير، فيما يتصل بالبلدان المدينة، يعنى فقط بالديون المتوسطـــة الأجل والطويلة الأجل. أما الديون القصيرة الاجل والتي يصل أمدها الى سنة واحدة أو أقل فانه لا يشملها.

البلدان المدينة في منطقة الاســـكوا

شهدت مجموعة البلدان المدينة الاعضاء في الاسكوا، بصورة جماعية، تزايد مديونيتها الخارجيـة بصورة سريعة خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات. فقد زاد الحجم المطلق لمجموع ديون هذه البلـــدان زيادة كبيرة جدا من حوالي ٣ر٢ مليار دولار في ١٩٧٣ الى حوالي ٣ر٢٢ مليار دولار في ١٩٨٢.

ونتيجة لذلك ارتفع مجموع أقساط خدمة الدين التي تسددها سنويا هذه البلدان المدينة الى أكثر من اربعة اضعاف ما كان عليه، حيث ارتفع من ٠ر٦ مليار دولار في ١٩٧٣ الى ما يربو على ٢ر٧ مليار دولار في ١٩٨٢. وكانت الزيادة اكثر وضوحا في مدفوعات الفائدة من حيث النسبة المئوية (حوالي ٧٥٠ في المائة) حيث ارتفعت من ٧٣ مليون دولار في ١٩٧٣ الى ٦١٤ مليون دولار في ١٩٨٢.

ويدل الحجم المتزايد للديون التي تتحملها البلدان المدينة في منطقة الاسكوا منذ اوائل السبعينات على الفجوة المتزايدة الاتساع بين عائدات صادراتها والموارد من العملات الاجنبية اللازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الخارجية. وفي الغالب تعود هذه الفجوة بالنسبة لغالبية هذه البلدان الى وجود عجز كبير، ومتزايد في كثير من الاحيان، في الميزان التجاري لهذه البلدان.

والعوامل الرئيسية التي تسهم في هذا التراكم للديون الخارجية التي تتحملها البلدان المدينة في منطقة الاسكوا (والاقتصادات النامية المدينة الاخرى) هي:

١- ان أسعار واردات هذه البلدان ارتفعت الى مستويات عالية جدا نتيجة التضخم في اسعار البضائع المصنعة والنفط والمواد الغذائية. وهذا الارتفاع في الاسعار مسؤول عن الجانب الاعظم من الزيادة التي شهدتها البلدان المدينة في قيمة الواردات.

٢- ان اسعار صادرات هذه البلدان المدينة انخفضت الى مستوىً متدنٍ جدا بسبب الانخفاض العالمي في أسعار السلع الأولية.

٣- حدث ركود في الطلب الخارجي على صادرات هذه البلدان المدينة بسبب حالة الكساد التي كانت تسود الاقتصاد العالمي.

٤- أدت الشروط القاسية للاقتراض من المصادر الخاصة الى زيادة أقساط خدمة الدين مع مرور الوقت.

وفي نهاية المطاف أدت الآثار المجتمعة لجميع العوامل الهيكلية وغير الهيكلية (الداخلية والخارجية) السابق ذكرها الى تزايد التراكم في الديون الخارجية التي تتحملها البلدان المدينة في منطقة الاسكوا.

وقد خفض من الضغط المزدوج لالتزامات هذه البلدان من الواردات وخدمة الدين، بصورة جزئية، قيامها بالسحب من احتياطياتها الدولية. وأدى هذا في نهاية الأمر الى هبوط هذه الاحتياطيات الى مستوى منخفض جدا.

ولفهم مشكلة الديون التي تواجه البلدان المدينة الاعضاء في الاسكوا بصورة افضل، يمكن مقارنتها مع عدد مختار من البلدان المدينة الرئيسية في العالم. والبلدان المدينة غير الاعضاء في الاسكوا التي اختيرت لهذه المقارنة هي: البرازيل وجمهورية كوريا والمكسيك وتركيا وفنزويلا.

ولا شك في أن البلد المقترض الرئيسي بين بلدان الاسكوا هي مصر التي بدأت في عام ١٩٧٣ بمستوى دين مرتفع فعلا بلغ آنذاك ٢٢٢٣٫٦ مليون دولار وتراكم بخطى سريعة ليصل الى ١٥٤٦٨ مليون دولار في عام ١٩٨٢.

وثاني أكبر بلد مدين بين مجموعة الاسكوا هي سورية التي وصلت الى مستوى يقرب من ٢٦١٦ مليون دولار (ستة اضعاف ما كان عليه في ١٩٧٣)، يليها الاردن الذى ارتفعت ديونه بأكثر من ثمانية اضعاف خلال نفس الفترة بحيث وصل الى ١٦٨٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢. كما زادت ديون الجمهورية العربية اليمنية بحيث اصبحت ١٥٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣ وهو ما يعادل تسعة اضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٧٣. أما سلطنة عمان التي بدأت في عام ١٩٧٣ بدين صغير فقد زادته زيادة كبيرة في السنوات التالية بحيث وصل الى ١١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٨٣. وتبدو الزيادة في حجم الديون مرتفعة ايضا في حالة اليمن الديمقراطية حيث بلغت ديونها ٧٦١ مليون دولار في عام ١٩٨٢ وهو ما يصل الى ١٦ ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٧٣. واخيرا، بدأ لبنان، التي جرت العادة على ان يكون أصغر المقترضين بين المجموعة، في زيادة ديونه بسرعة منذ عام ١٩٧٩ بحيث وصلت الى ٣١٣ مليون دولار في عام ١٩٨٢.

واذا انتقلنا الى مقارنة موقف الديون الخارجية لهذه البلدان المدينة الاعضاء في الاسكوا مع غيرها، تتكشف لنا من حيث الحجم المطلق للديون عن اختلافات شاسعة فعلا، باستثناء حالة مصر.

ففي عام ١٩٨٢، مثلا، بلغت الديون الخارجية للبرازيل وحدها (٤٧٥٨٩ مليون دولار) أى اكثر من ضعف مجموع ديون البلدان المدينة في منطقة الاسكوا مجتمعة. بيد أن المقارنة بين الاحجام المطلقة للديون الخارجية لا تعكس المواقف النسبية الحقيقية لمختلف البلدان المدينة.

فقد كانت نسبة الديون الخارجية الى صادرات السلع والخدمات في مصر خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ أعلى بكثير من نسبة أى بلد آخر من البلدان المدينة الاعضاء في الاسكوا، بل تعتبر مرتفعة حتى بالنسبة للبلدان المدينة الرئيسية، وان كان قد انخفضت الى ١٥٦٫٥ في المائة في عام ١٩٨١ (وهي أعلى من نسبة المكسيك).

ويدل هذا الانخفاض على تحسن نسبي في الموقف الخارجي لمصر خلال السنوات الاخيرة. ويرجع هذا التحسن النسبي بصورة كبيرة الى تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وخاصة في الدول العربية الاخرى. غير ان هذا الوضع يمكن ان ينعكس بسهولة حين تنخفض هذه التحويلات نتيجة أى ظروف انكماشية في بلدان الخليج العربي.

وتأتي بعد مصر اليمن الديمقراطية حيث ارتفعت نسبتة من الديون وعائدات الصادرات الى ما يزيد على ١٠٦ في المائة في عام ١٩٨٢ مما يدل على وجود زيادة كبيرة في عبء الدين الذى يتحمله هذا البلد في السنوات الاخيرة. ويبدو ان نسب الديون الى الصادرات آخذة في الانخفاض في حالة سورية من حوالي ٩٧ في المائة (في عام ١٩٧٨) الى مستويات أدنى في السنوات اللاحقة ولكنها لا تزال أعلى كثيرا مما كانت عليه في اوائل السبعينات. كما يبدو ان نسب الاردن تميل نحو الانخفاض من ٨٩ في المائة في عام ١٩٧٣ الى مستويات أدنى كثيرا في اوائل الثمانينات. وفي حالة الجمهورية العربية اليمنية تزايدت نسبة الديون الى الصادرات بسرعة خلال السنوات الاخيرة بحيث وصلت الى ما يزيد على ٩٠ في المائة في عام ١٩٨٣. ويرجع هذا الى حجم القروض التي حصلت عليها خلال السنوات الاخيرة على حين ظلت عائدات الصادرات (بما في ذلك تحويلات العمال اليمنيين بالخارج) في حالة ركود.

ويشير الموقف العام، كما تعكسه نسب الديون الى الصادرات، الى أن العبء النسبي للديون الخارجية التي تتحملها معظم البلدان المدينة الاعضاء في الاسكوا يكاد يعادل في ثقله العبء الذى تتحمله بعض البلدان المدينة الرئيسية في العالم الثالث.

بيد ان عبء خدمة الديون الخارجية (مجموع أقساط خدمة الدين مقسوما على الصادرات من السلع والخدمات) في حالة البلدان المدينة الرئيسية المختارة أشد وطأة مما هو عليه في حالة البلدان المدينة في منطقة الاسكوا باستثناء مصر. فقد استهلكت أقساط خدمة الديون الخارجية في عام ١٩٨١ مثلا أكثر من ثلث حصيلة صادرات البرازيل و٣٧ر٦ في المائة من حصيلة صادرات المكسيك و ١٥ر٢ في المائة من حصيلة صادرات تركيا.

ومن بين بلدان الاسكوا استهلكت أقساط خدمة الديون الخارجية لمصر في عام ١٩٨١، مثلا، اكثر من خمس حصيلة الصادرات، وهذا يجعل عبء الديون الخارجية لمصر أثقل الاعباء بالنسبة للبلدان المدينة الاخرى الاعضاء في الاسكوا، بل وأثقل من العبء الذى تتحمله بعض البلدان المدينة الرئيسية في العالم. وقد بلغت نسبة أقساط خدمة الدين في حالة سورية ١٠ر٦ في المائة في ١٩٨١ وفي الاردن كانت ٦ر٣ في المائة تليها نسب أدنى بالنسبة لبقية البلدان.

وعليه فانه بقدر ما يتعلق الأمر بنسبة اقساط خدمة الدين الى مجموع الصادرات يستطيع المرء ان يستنتج ان العبء الذى تتحمله البلدان المدينة الاعضاء في الاسكوا يبدو أخف نسبيا من الاعباء التي تتحملها البلدان المدينة الرئيسية المختارة، وذلك باستثناء حالة مصر.

وجدير بالذكر ان هناك تباينا حادا بين هيكل الدين في مجموعة الاسكوا وهيكل دين البلدان المدينة الرئيسية المختارة. ففي عام ١٩٨٢ مثلا جاء ٥ر٨٢ في المائة من ديون بلدان الاسكوا المدينة من مصادر رسمية (من بلدان عربية دائنة اساسا) على حين كان الرقم المقابل بالنسبة للبلدان الخمسة المدينة الرئيسية المختارة ٢٣ في المائة فقط. وفي العادة تكون للقروض القادمة من مصادر رسمية آجال

سداد أطول وأسعار فائدة أقل من القروض القادمة من مصادر خاصة، وفضلا عن ذلك يدخل عنصرا المنح وفترات السماح في قروض المصادر الرسمية مما يخفف من عبء الديون.

البلدان الدائنة في منطقة الاسكوا

يرتبط الموقف المالي للبلدان الدائنة في منطقة الاسكوا ارتباطا يكاد يكون تاما بالاثر المتجمع لكل من قيمة وحجم صادراتها النفطية. وقد شهد انتاج النفط الخام في البلدان الدائنة الاعضاء في الاسكوا زيادة كبيرة خلال السبعينات مع حدوث بعض الفروق من سنة لأخرى ومن بلد لآخر. فقد ارتفع الانتاج اليومي الاجمالي للنفط الخام في البلدان الدائنة الاعضاء في الاسكوا من ٣ر٩ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٣ر١١ برميل في اليوم في عام ١٩٧١ ثم واصل ارتفاعه ليصل الى ما يزيد على ٨ر١٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٩. بعد ذلك شهدت السنوات الاولى من الثمانينات انخفاضا كبيرا في مجموع الانتاج اليومي للنفط الخام في مجموعة بلدان الاسكوا.

كذلك بدأت العائدات النفطية للبلدان الدائنة في منطقة الاسكوا من العملات الاجنبية في الارتفاع بصورة متزايدة ابتداء من عام ١٩٧١ فصاعدا وكانت الزيادة في العائدات حتى أواخر عام ١٩٧٣ تعزى الى الزيادة في حجم الصادرات النفطية، ثم جاءت الزيادة الكبيرة في العائدات فيما بعد نتيجة للموجة الاولى من قرارات رفع اسعار النفط التي اتخذتها الاوبيك (١٩٧٣-١٩٧٤).

وكانت أعلى قيمة للصادرات النفطية هي ما حققتها المملكة العربية السعودية حيث ارتفعت من حوالي ٣ر٢ مليار دولار في عام ١٩٧٠ الى ما يزيد على ٣ر١١٣ مليار دولار في عام ١٩٨١، تليها قيمة صادرات العراق النفطية التي ارتفعت من ٧٨٤ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى أقصى معدل بلغته وهو ١ر٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ثم صادرات الامارات العربية المتحدة التي وصلت الى ٨ر١٩ مليار دولار في عام ١٩٨١.

وفي اعقاب الذروة التي وصلتها مجموعة البلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا انخفضت قيمة صادراتها النفطية نتيجة انخفاض حجم انتاجها النفطي ثم بعد ذلك انخفاض اسعار النفط ايضا.

وفيما يتصل بالبلدان الدائنة في منطقة الاسكوا أدى التطور في قيمة صادراتها النفطية الى وجود فوائض مالية كبيرة حققتها هذه البلدان على شكل موارد من العملات الاجنبية. وساعد الحجم المتزايد للفوائض على قيام هذه البلدان بدور أكبر شأنا في الانشطة المالية العالمية، وعلى زيادة حجم مشاركتها في تعزيز برامج المعونات المقدمة الى البلدان النامية الى جانب التوسع في برامج التنمية في الداخل.

وارتفع صافي المعونات المدفوعة المقدمة من البلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا بصورة مستمرة من ٣ر٠ مليار دولار في عام ١٩٧٠ الى ما يقارب ٦ر٧ مليار دولار في عام ١٩٧٨، ثم انخفض قليلا في عام ١٩٧٩ ولكنه عاد وارتفع من جديد الى ما يزيد على ١ر٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠، وان كانت المعونة قد تناقصت فيما بعد، فهبطت الى ٥ر٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢. ويبدو ان هذا الاتجاه تأثر بالتطور في قيمة الصادرات النفطية لهذه البلدان.

وبحساب المعونات كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي، يبلغ متوسط ما قدمته البلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا من المعونات ٤ر١٠ في المائة في عام ١٩٧٣ وان كان قد انخفض فيما بعد الى ٣ر٤ في المائة في عام ١٩٨٠. وقد تغير متوسط نسبة المساعدات الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي في حالة دول الخليج العربية من حوالي ١٣ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ما يقل قليلا عن ٤ في المائة في عام ١٩٨١. بيد انه برغم هذا الهبوط ظلت هذه النسب في عام ١٩٨١ أعلى كثيرا من النسب المقدمة، مثلا، من الولايات المتحدة الامريكية (٢ر٠ في المائة) أو نسب منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٣٥ر٠ في المائة) او نسب مجلس التعاضد الاقتصادى (١٤ر٠ في المائة) في السنة نفسها. الا انه مع حدوث مزيد من الانخفاضات في عائدات بلدان الاسكوا الدائنة من النفط يمكن توقع استمرار الانخفاض في مساهماتها من المعونات الرسمية.

وقد واصلت بلدان الاسكوا الدائنة تقديم المعونات المالية للبلدان النامية بحجم متزايد منذ اوائل السبعينات. وكانت معظم المعونات المقدمة في شكل مساعدات ميسرة (أى ذات عنصر منح يبدأ من ٢٥ في المائة او أكثر). وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٢ بلغ مجموع صافي المبالغ المدفوعة من المعونات الميسرة من قبل خمسة من بلدان الاسكوا المانحة ما يزيد على ٦١ر٦ مليار دولار. وقد قدمت هذه المساعدات الى عدد كبير من البلدان النامية في آسيا وافريقيا واوروبا وامريكا اللاتينية.

وفضلا عن ذلك قدمت البلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا عونا ماليا الى مؤسسات دولية عديدة معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان جانب من هذه المعونات بشروط ميسرة وبعضها الآخر بشروط عادية.

والى جانب المنح والقروض التي قدمت الى البلدان النامية والمؤسسات الانمائية استخدمت الفوائض المالية التي تراكمت خلال السبعينات واوائل الثمانينات في تعزيز الاحتياطيات الدولية لهذه البلدان الدائنة ولزيادة ممتلكاتها من الاصول الاجنبية.

على انه لا توجد بيانات منشورة حول الحجم الحقيقي للاصول الاجنبية التي تمتلكها بلدان الاسكوا الدائنة ولكن هناك تقديرات في حالة دول الخليج العربية.

تقول التقديرات انه بحلول عام ١٩٨١ أودع مبلغ يقارب ١٢٥ مليار دولار من الاصول الاجنبية المملوكة لدول الخليج العربية في عملية اعادة تدوير تتولاها بنوك تجارية خاصة.

وغني عن القول انه ما ان تودع هذه الموارد المالية في المصارف حتى يصبح استخدامها (اعادة تدويرها) مسؤولية المصارف التي أودعت فيها بالكامل.

ومن بين حوالي مائة بلد من البلدان المدينة التي تلقت مساعدات انمائية رسمية من مصادر عربية يواجه حوالي ٣٦ بلدا صعوبات في خدمة الدين. وبطبيعة الحال ليست كل هذه المساعدات الانمائية الرسمية مقدمة من البلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا (وان كان معظمها منها).

ومن بين هذه المجموعة من البلدان التي تواجه مشكلات في خدمة الدين لا يوجد سوى عدد قليل من البلدان (كالمغرب والسودان وباكستان والهند وتركيا) تدين بمبالغ كبيرة نسبيا للبلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا. أما بقية هذه البلدان فتتكون في الغالب من الدول الافريقية ومن دول امريكا اللاتينية التي يعتبر دين كل منها للبلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا صغيرا نسبيا.

وحتى الآن اختارت البلدان المدينة للبلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا، مثلها في ذلك مثل الدول المدينة الاخرى، اعادة التفاوض واعادة الجدولة بدلا من عدم الوفاء بالدين. ويبدو انه من غير المحتمل ان يعلن بلد ما عدم الوفاء بالدين لأن من شأن هذا الاختيار المتطرف ان يجر وراءه آثارا مدمرة للبلد المدين يمكن ان تصبح أخطر أثرا من حجم الدين ذاته.

ولكن هذا لا يعني انه ليست هناك حاجة الى اصلاحات سليمة أعمق أثرا. بل على العكس من ذلك فإن مستقبل الاقتصاد العالمي في أمس الحاجة الى قيام نظام مالي أفضل من النظام الراهن. والواقع انه ما لم تحدث اصلاحات تتمشى مع اهداف وحاجات التنمية والنمو فسوف تتفاقم أزمة الدين الدولية الراهنة، وحينذاك يصبح خطر اشهار الافلاس واردا.

السياسات على الصعيد الاقليمي

بالنظر الى مستوى الديون الخارجية التي تحملتها بلدان منطقة الاسكوا في السنوات الاخيرة. ومع التسليم بالظروف الاقتصادية العالمية «القاسية» التي يحتمل ان تسود خلال بقية سنوات الثمانينات، يبدو من المناسب تماما ان تمارس البلدان المدينة في منطقة الاسكوا ادارة أفضل لديونها الخارجية. ويجب ان يتم هذا كجزء من عملية تحسين عامة للادارة الاقتصادية والنقدية والمالية. وينبغي ان يتجه التحسين المطلوب في هذه المجالات نحو تأمين معدل نمو مرتفع خلال السنوات المقبلة. وينبغي النظر بجدية في وضع بعض المعايير السياسية لهذه الجهود. ومن ثم فإن الدول المدينة في المنطقة مدعوة الى النظر بجدية في التدابير التالية:

(أ) تطبيق طرق أكثر فعالية في تعبئة الموارد المالية المحلية والعمل على زيادة مشاركة القطاع المصرفي القومي في تمويل التنمية؛

(ب) ضمان أقصى كفاءة ممكنة في تخصيص واستخدامات مواردها المحلية جميعا.

(ج) الاقتصاد ما أمكن في رأس المال عن طريق تطبيق التقنيات التي توفر رأس المال خاصة التقنيات التي توفر الموارد من العملات الاجنبية؛

(د) الامتناع عن استدانة قروض قصيرة الاجل لتمويل برامج تنموية طويلة الاجل؛

(هـ) عدم اللجوء ما أمكن الى الاقتراض من البنوك التجارية الاجنبية طالما بقيت شروطها للاقراض جائرة بهذا الشكل؛

(و) قصر الاقتراض على ما تحتاجه «حقيقة» (أى ما يمكن ان تستخدمه بكفاءة فقط)؛

(ز) تجنب التمويل بالعجز الزائد عن الحد، وتحسين ادائها الاقتصادى وترشيد خططها الانمائية ومخصصاتها الانمائية (لصالح تلبية الحاجات المحلية الاساسية)؛

(ح) مراجعة سياستها التجارية وتوجهها نحو التنمية والنمو؛

(ط) تعزيز التعاون الاقليمي والتكامل الاقتصادى (فيما بين الاقتصادات العربية) وتكييف (تنسيق) استراتيجياتها الانمائية وفقا لذلك؛

(ى) توفير حوافز فعالة لاجتذاب التدفقات المالية الاقليمية بما في ذلك الاستثمارات الخاصة المباشرة.

ومن ناحية اخرى حبذا لو عملت البلدان الدائنة بمنطقة الاسكوا على ما يلي:

(أ) مواصلة القيام بدورها التمويلي الحيوى عن طريق تقديم المساعدات الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا خاصة الموجودة منها بالمنطقة؛

(ب) توسيع دورها في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى العربي المشترك؛

(ج) إعادة توجيه جزء اكبر من اصولها المالية نحو الاستثمار داخل اقتصادات منطقة الاسكوا والبلدان العربية الاخرى وخاصة تشجيع «المشروعات العربية المشتركة».

السياسات العالميـــة

ترك المناخ العام للاقتصاد العالمي، الذى سبق وتسبب في ظهور أزمة المديونية الخارجية، آثارا سلبية على بلدان منطقة الاسكوا المدينة منها والدائنة على السواء. ولا شك في ان أى حلول مقترحـــة لعلاج أزمة الدين على الصعيد العالمي ستكون لها آثار مباشرة على مشكلات الدين التي تواجه منطقـــة الاسكوا.

وأزمة الدين العالمية ليست مجرد أزمة سيولة في العملات الاجنبية؛ بل ان لها ابعادا سياسيـــة لم يعد ممكنا تجاهلها وبالتالي تتطلب حلولا تعالج كلا الجانبين السياسي والاقتصادى. ومن المناسب فـــي هذا الصدد أن نستعرض الجهود الاخيرة التي تبذلها البلدان المتقدمة (الدائنة) والبلدان الناميـــة (المدينة) والتي تمثل نهجا جديدا لمعالجة أزمة الدين التي تواجه البلدان النامية وتهدد النظام المالـــي الدولـــي.

وظهر خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٤ مقترحان رئيسيان. أولهما قدمه فريق خبراء تابـــع للكومنولث، وثانيهما من اعداد برنامج الامم المتحدة الانمائي وأمانة الاونكتاد. وينظر مقترح برنامـــج الامم المتحدة الانمائي وامانة الاونكتاد الى مشكلة الديون على انها في الاساس مشكلة «تواجه المقترضين الرئيسيين» ويعالجها وفقا لذلك. أما المقترحات الاخرى فتعالج أزمة الدين بصفة عامة مع ايلاء الاهتمـــام لحالة البلدان المنخفضة الدخل التي تحتاج في نظر فريق خبراء الكومنولث الى «تدابير خاصة» مـــن المساعدات. وفضلا عن ذلك وعن اختلافات ضئيلة اخرى، فان لهذه المقترحات والتوصيات من الناحيـــة العملية رؤية متشابهة، بصورة ضمنية أو صريحة، للجوانب الرئيسية لأزمة الدين والعلاج اللازم لتحسيـــن وضع الدين. وأهم جوانب هذه الرؤية المشتركة ما يلـــي:

أولا: ان مشكلة الدين لا تعتبر مشكلة سيولة فحسب بل تعتبر كذلك قضية مساواة بمعنى أنـــه ينبغي قيام توزيع عادل للمسؤوليات والتكاليف بين البلدان المدينة وحكومات البلدان الدائنة والبنـــوك الخاصـــة .

ثانيا: ينبغي مساعدة البلدان النامية المدينة على استعادة قدرتها على السداد وتعزيزها عـــن طريق النمو الاقتصادى وزيادة الصادرات. وهذا يعني ضرورة وضع ترتيبات مناسبة لتحقيق الآتي:

- وضع حد لتدفق رأس المال بشكل استنزافي من البلدان النامية المدينة (أى ان التقشـــف لا يجب ان يتم على حساب الاستثمار والنمـــو)؛

- احداث تحويل ايجابي (صافي) للموارد الى البلدان النامية المدينة (التي ينبغي ان توجه نحـــو تحقيق النمو فيها).

ثالثا: يجب على البلدان الدائنة ان تساعد البلدان المدينة (بالضمانات أو غيرها من الوسائل) كي تحقق الآتي:

- الحصول على الاموال اللازمة لسداد الفائدة على الديون القائمة؛

- ضمان تدفق اموال جديدة لتحقيق مستويات أعلى من النمو ومن الواردات؛

- تخفيف عبء الدين لحمايتها من الاضرار الاخرى التي تحدث نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة.

رابعا: ينبغي ان يأتي هذا التمويل الاضافي، بضمان البلدان الصناعية، من مجموعة من المصادر التالية:

- قروض من البنوك التجارية مدعمة بخطة تأمين (من البلدان الصناعية)؛

- قروض رسمية ثنائية؛

- قروض متعددة الاطراف عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التنمية الاقليمية.

خامسا: الى جانب التمويل ينبغي تخفيف عبء خدمة الدين عن كاهل البلدان النامية عن طريق ترتيبات اعادة الجدولة التي ينبغي توسيع نطاقها بالتحول الى اطالة آجال السداد ومنح فترات سماح أطول (يضاف الى ذلك وجود اسعار فائدة ثابتة أو ذات حد أقصى كما تطلب بعض المقترحات).

سادسا: في ظل هذه الظروف ينبغي تمكين البلدان المدينة من سداد الفائدة وان تصبح البنوك المقرضة في موقف يمكنها من تحمل نصيب عادل من العبء وذلك عن طريق عمليات واقعية لشطب الديون كي تبقى عند مستويات يمكن تحملها.

سابعا: ينبغي توسيع دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن طريق تدابير تشجيعية تقدمها كل من البلدان النامية والصناعية في اطار مقبول من الطرفين.

ثامنا: ينبغي ان تقوم مؤسسات التمويل الدولية بدور أنشط وأوسع نطاقا في حل مشكلات الدين وفي الوفاء بالاحتياجات المالية للاقتصادات النامية (في اطار طويل الاجل). وللقيام بهذه المهمة ينبغي تعديل نطاق عمل هذه المؤسسات وزيادة مواردها زيادة كبيرة. ولهذا ينبغي توسيع نطاق صندوق النقد الدولي مثلا بصورة كبيرة وان يتحول الصندوق الى بنك مركزي عالمي أو يكون الملجأ الاخير للاقراض. كذلك ينبغي حصول العالم الثالث على تمثيل أفضل في مجلس ادارة الصندوق. ومن الاجراءات الاخرى

المطلوبة ضرورة تصميم البرامج التصحيحية التي يصفها صندوق النقد الدولي بحيث تركز على الاستثمار والنمو. ويحتاج الامر ايضا الى حصول البنك الدولي وبنوك التنمية الاقليمية على موارد أكبر ومرونة أوسع لتلبية الحاجة الى قروض للبرامج - الى جانب اشكال اخرى من المعونة التي تعتبر البلدان منخفضة الدخل في أمس الحاجة اليها.

تاسعا: ينبغي ان تبذل البلدان الصناعية، من جانبها، جهدا أكبر لمصلحة البلدان المدينة عن طريق السعي لتخفيف محدد ومسؤول لعبء الدين عن البلدان التي يثقل كاهلها بصورة شديدة عبء خدمة الدين واسعار الفائدة الراهنة. ويجب على البلدان الصناعية ايضا زيادة مساعداتها الانمائية الرسمية للبلدان النامية باسعار فائدة تقل بصورة ملحوظة عما هي عليه الآن وان تخفف من تدابير الحماية الجمركية ضد صادرات البلدان النامية.

والأساس المنطقي لهذه المقترحات ينطلق من تداخل مصالح البلدان الدائنة والمدينة ومن الهدف العام وهو المساعدة في جعل المناخ الاقتصادى العالمي أكثر ملاءمة لتحقيق النمو في البلدان النامية (وبالتالي خلق اساس سليم لتحسين ادارة الدين). ولما كانت السياسات القومية تشكل عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية فانه يترتب على ذلك ضرورة ان تقوم البلدان النامية، من ناحيتها، بتحسين سياساتها المحلية من اجل ضمان تحقيق ما يلي:

- تعبئة أفضل للموارد المحلية،
- استخدام اكثر كفاءة لهذه الموارد، و
- ادارة أفضل للديون الخارجية.

ويبدو ان كثيرا من البلدان النامية المستدينة في حاجة الى طرق أكثر كفاءة في ادارة الدين فضلا عن ادارة مالية واقتصادية أفضل. وينبغي ان يستجيب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية والاقليمية الاخرى لتقديم المساعدات الفنية في هذا السبيل كلما طلب منها ذلك.

وخلال عام ١٩٨٥ أكدت منتديات دولية كثيرة ان تصحيح المسار الاقتصادى دون ان يصحبه نمو هو أمر غير مجد. وفي هذا الصدد هناك مقترحان جديران بالذكر هما:

الاقتراح الأول: مشروع بيكر، وزير الخزانة الاميركي، الذى قدم في تشرين الاول/اكتوبر الماضي الى الدورة المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء التي عقدت في سيول. ويتضمن هذا المشروع العناصر الاساسية الآتية:

١- اعتماد البلدان المدينة الرئيسية لسياسات اقتصادية وهيكلية شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي، تدعمها مؤسسات التمويل الدولية، لتعزيز النمو وتصحيح موازين المدفوعات وخفض التضخم؛

٢- مواصلة اعطاء دور رئيسي لصندوق النقد الدولي الى جانب المزيد من الاقراض من المصارف الانمائية المتعددة الاطراف لغرض التصحيح الهيكلي الفعال في البلدان المدينة، وتمكينها من انتهاج سياسات نمو باتجاه اقتصاد السوق؛

٣- زيادة القروض المقدمة من البنوك الخاصة بمبلغ ٣٠ مليار دولار امريكي خلال السنوات الثلاث المقبلة دعما للبرامج الشاملة لتصحيح المسار الاقتصادى.

وبرغم الجوانب الايجابية في هذا المشروع فانه بعيد عن معالجة أزمة الدين بصورة جذرية لأنه ينظر الى قضية الديون على انها أزمة سيولة بصورة رئيسية.

المشروع الثاني: مشروع قرار الامم المتحدة (A/C.2/40/L/52) الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ بشأن أزمة الديون الخارجية (مرفق). وهو يعرض، من وجهة نظر البلدان النامية (بما فيها بلدان منطقة الاسكوا)، اطارا مقبولا من المبادىء التوجيهية الرامية لحل الازمة وهذه المبادىء هي:

١- المساواة والتماثل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توزيع تكاليف عملية التكيف الاقتصادى؛

٢- أسعار فائدة مستقرة وأقل، ومد فترات السداد واعطاء فترات سماح وامهال؛

٣- تحسين الوصول الى الاسواق وكفالة استقراره والوقف التام للوقائية وتخفيفها.

٤- وقف الاتجاه السائد نحو اتباع ممارسات تؤدى الى سيادة الفوضى في الاسواق والى التمييز والتجارة الموجهة؛

٥- تحقيق استقرار في أسواق السلع في ظل اسعار عادلة ومجزية؛

٦- وقف تدفق الموارد المالية الصافي من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو، وعكس اتجاه هذا التدفق؛

٧- البدء من جديد في توجيه تدفق الموارد المالية لأغراض التنمية؛

٨- تحديد مدفوعات سداد خدمة الدين بنسبة مئوية من حصائل التصدير تتماشى مع احتياجات التنمية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد؛

٩- تخفيف الشروط التي يطبقها، في جملة أمور، صندوق النقد الدولي وتفادى الشـــروط المتعارضة؛

١٠- منح معاملة خاصة، ولا سيما للبلدان الأفقر والأقل نموا، في حل مشاكل الديون الخارجيـــة الخطيرة التي تواجههـــا.

ومن الأهمية بمكان ان تتوصل البلدان المتقدمة (الدائنة) والبلدان النامية (المدينة) الى اتفـــاق حول معالجة أزمة الديون في أسرع وقت ممكن لتجنب حدوث انهيار في النظام النقدى والمالي الدولـــي. ويمكن ان يشكل مشروع قرار الامم المتحدة هذا أساسا للاتفـــاق.

المرفـــق

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

يوغوسلافيا(*) : مشروع قرار

أزمة الديون الخارجية والتنمية

ان الجمعية العامة،

إذ تشير الى قراريها ٣٢٠١(د-٦) و ٣٢٠٢(د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنيـــن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد، وقرارها ٣٢٨١(د-٢٩) المؤرخ فـــي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وقرارهـــا ٣٣٦٢(د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي،

وإذ تشير الى قراراتها ٣٨٠٧(د-٣٦) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبـــر ١٩٧١، و ٣٠٣٩ (د-٢٧) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ١٥٨/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبـــر ١٩٧٦، و١٨٧/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١٥٩/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، بشـــأن مشاكل الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية.

وإذ تشير أيضا الى قرارى مجلس التجارة والتنمية ١٦٥(د-٩) المؤرخ في ١١ آذار/مـــارس ١٩٧٨[(١)]، و ٣٢٢(د-٣١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ [(٢)]،

واذ تقلقها أشد القلق حالة الاقتصاد العالمي الراهنة، ولاسيما المشاكل الحادة التي تواجههـــا البلدان النامية التي تتأثر اقتصاداتها ببيئة خارجية غير مؤاتية تتجلى في جملة عوامل منها، عدم ثبـــات المتغيرات الاقتصادية الحاسمة والسياسات غير المتسقة التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمـــو الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي، دون رقابة فعالة متعددة الأطراف على أهدافها ونتائجها، مما يهـــدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للبدان النامية،

(*) باسم مجموعة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧.

(١) الوثائق الرسمية للامم المتحدة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقـــم ١٥ (A/33/15)، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الثانـــي، المرفق الأول.

وإذ تؤكد ان مشكلة أزمة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية هي نتيجة مباشرة للبيئة الاقتصادية العالمية السائدة، وهي انعكاس لعدم المساواة وللنظام الاقتصادى الدولي غير العادل القائمين،

وإذ تضع في اعتبارها الاولوية التي أعطتها الأغلبية العظمى من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، لمشكلة أزمة الديون الخارجية، وقلقهم الشديد ازاء التأثير السلبي لهذه الأزمة على عملية التنمية وعلى الاستقرار الدولي، وآثارها على الهدف المحدد في ميثاق الأمم المتحدة وهو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعي،

وإذ يقلقها أشد القلق الأثر الضار الذى تعاني منه البلدان النامية نتيجة العبء الضخم والمتزايد بشكل غير محتمل الذى تمثله ديونها الخارجية المتزايدة، والذى تزداد خطورته بصورة خاصة بسبب التأثير السلبي لعملية التعديل، وانعدام فرص الوصول الى الأسواق المالية، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وتقلبات أسعار الصرف، والتدفق العكسي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو، وركود المساعدة الانمائية الرسمية بل وانخفاضها من حيث القيمة الحقيقية، وتدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية، فضلا عن الانخفاضات الحادة في أسعار السلع وتصاعد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تشدد على ان البلدان النامية تبذل جهودا شاقة للتعديل بتكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية عالية للغاية في كثير من الحالات، وذلك بناء على طلب المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، ومن خلال الشروط التي يضعها، في جملة أمور، صندوق النقد الدولي، والتي تسفر عن البطالة والانكماش الاقتصادى والاضرار بقدرة هذه البلدان على النمو والتطور، كما تشدد على ان اعادة الجدولة الدولية لأقساط الديون، تؤجل المشكلة في كثير من الحالات، وتزيد خطورة النتائج النهائية المترتبة عليها،

وإذ تؤكد من جديد انه في الوقت الذى تعترف فيه البلدان بأن التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالديون، فان الالتزامات المالية التي دخلت فيها البلدان النامية المدينة مع دائنين من البلدان المتقدمة النمو ومع مؤسسات مالية متعددة الأطراف قد أصبحت، في ظل الظروف الحالية، غير محتملة، وانه ما لم يجد المجتمع الدولي حلولا عاجلة وحقيقية وعادلة ومنصفة ودائمة، فان تلك الالتزامات يمكن ان تصبح، بالنسبة لبعض هذه البلدان، فوق طاقة اقتصاداتها،

وإذ تدرك ضرورة مراعاة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، التي تتطلب حلا طويل الأجل يتحقق من خلال التنمية والنمو الاقتصادى المستمرين للبلدان الافريقية التي يمثل أساسا عبء ديونها الخارجية الثقيل بالنسبة للفرد حالة اعسار تشكل عقبة رئيسية امام امكانات تنميتها الطويلة الأجل؛

وتلاحظ ان مدفوعات خدمة الدين تمتص، بالنسبة للبلدان الافريقية والعديد من البلدان النامية الأخرى، نحو نصف حصائلها الاجمالية من القطع الاجنبي، التي تستمد من عدد محدود للغاية من السلع الأولية التي تعاني انخفاضا في أسعارها وانكماشا في أسواقها،

وتلاحظ ايضا ان التحويل العكسي للموارد الذى تعاني منه البلدان النامية قد أصبح غير محتمل بدرجة أكبر في المنطقة الافريقية بسبب اعتماد بلدانها الشديد على المساعدة الانمائية الرسمية وفرصها المحدودة في الحصول على تسهيلات ائتمانية من الأسواق المالية،

واقتناعا منها، بالتالي، بأنه لا يمكن الاستمرار في النظر الى مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية من جوانبه التقنية الضيقة فقط أو من حيث سماتها الاقتصادية، وان هذه المشكلة تتطلب معالجة سياسية واتباع نهج شامل يضم البلدان النامية المدينة والبلدان الدائنة المتقدمة النمو، فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، التي تشترك كلها في مسؤولية ايجاد حل لمشكلة الدين التي تواجهها البلدان النامية،

١- تؤكد من جديد ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية تمثل أولوية أساسية لجميع البلدان، وان هذه التنمية تتأثر تأثرا سلبيا، في جملة أمور، بمشكلة أزمة الديون الخارجية؛

٢- تحث حكومات البلدان المتقدمة النمو الدائنة والبلدان النامية المدينة، فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، على أن تشترك معا في ايجاد حل مقبول للجميع وحقيقي وعادل ومنصف ودائم لمشكلة الديون التي تعاني منها البلدان النامية يعكس مسؤوليتها المشتركة؛ وينبغي التماس هذا الحل، القائم على أساس الحاجة العاجلة لاعادة تنشيط العملية الانمائية، من جديد، في البلدان النامية، في اطار مبادئ توجيهية من بينها المبادئ التالية:

(أ) المساواة والتماثل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توزيع تكاليف عملية التكيف الاقتصادى؛

(ب) أسعار فائدة مستقرة وأقل، ومد فترات السداد واعطاء فترات سماح وامهال؛

(ج) تحسين الوصول الى الاسواق وكفالة استقراره؛ والوقف التام للحمائية وتخفيضها؛

(د) وقف الاتجاه السائد نحو اتباع ممارسات تؤدى الى سيادة الفوضى في الأسواق، والتمييز والتجارة الموجهة؛

(هـ) استقرار اسواق السلع في ظل أسعار عادلة ومجزية؛

(و) عكس اتجاه تدفق الموارد المالية الصافية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو؛

(ز) البدء من جديد في توجيه تدفق الموارد المالية لأغراض التنمية؛

(ح) تحديد مدفوعات سداد خدمة الديون بنسبة مئوية من حصائل التصدير تتماشى مع احتياجات التنمية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد؛

(ط) تخفيف الشروط التي يطبقها، في جملة أمور، صندوق النقد الدولي وتفادى الشروط المتعارضة؛

(ى) منح المعاملة الخاصة، ولاسيما للبلدان الأفقر والأقل نموا في حل مشاكل الديون الخارجية الخطيرة التي تواجهها.

٣- تدعو الى التنفيذ الكامل والعاجل لقرارى مجلس التجارة والتنمية ١٦٥(دإ-٩) و ٣٢٢(د-٢١)؛

٤- تطلب الى البلدان المتقدمة النمو الدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية المتعددة الأطراف، ان تعتمد، على وجه الاستعجال، تدابير محددة لحل مشكلة مديونية افريقيا؛ وينبغي أن تتضمن هذه التدابير اجراء بشأن احكام وشروط الديون الخارجية القائمة وتوفير موارد مالية اضافية بشروط ميسرة لمساعدة البلدان الافريقية المدينة على استئناف عملية النمو والتنمية الاقتصاديين؛

٥- ترجو من الأمين العام أن يتخذ المبادرات اللازمة التي تسهم في تحقيق أهداف هذا القرار، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين عن تعداد هذه العملية وتقدمها على وجه الخصوص وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة ٢ أعلاه من منطوق هذا القرار.